الأمم المتحدة

A S

Distr.
GENERAL

A/36/448
S/14640
26 August 1981
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH/FRENCH

الجمعية العامة
مجلس الأمن

الجمعية العامة
الدورة السادسة والثلاثون
البند ٩٣ من جدول الأعمال المؤقت*
مسألة تيمور الشرقية

مجلس الأمن
السنة السادسة والثلاثون

مذكرة شفوية مؤرخة في ١١ آب/اغسطس ١٩٨١ وموجهة الى الأمين العام من الممثل الدائم للرأس الاخضر لدى الامم المتحدة

يهدى الممثل الدائم لجمهورية الرأس الاخضر لدى الامم المتحدة تحياته الى الأمين العام للامم المتحدة ، ويتشرف بأن يطلب تعميم الوثيقة المرفقة طي هذا ، الصادرة عن المحكمة الدائمة للشعوب ، بوصفها وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة ، تحت البند ٩٣ من جدول الأعمال المؤقت ومن وثائق مجلس الأمن . ونظرا لأهمية هذه الوثيقة ، فسيكون من المستصوب اعطاء نشرها أولوية قصوى .

* A/36/150 .

مرفـــــق

دورة المحكمة الدائمة للشعوب بشأن تيمور الشرقية

لشبونه ، ١٩ — ٢١ حزيران/يونيـــه ١٩٨١

الرئيس : فرانسوا ريغو ، استاذ القانون الدولي الخاص في جامعة لوفان الكاثوليكية (بلجيكـــا)

نائبة الرئيس : روث فيرست ، كاتبة وعالمة اجتماع ، مسؤولة عن البحوث في جامعة ادواردو موندلانـي دى مابوتو ، منفية سياسية (جنوب افريقيا)

نائب الرئيس : ارماندو اوريبي ، سفير سابق ، استاذ القانون الدولي في السوربون ، منفي سياسي (شيلي)

ريتشارد بويلن ، استاذ القانون الدستوري في جامعة برن ، عضو في البرلمان (سويسرا)

خوسيه اتشفريا ، استاذ الفلسفة في جامعة بورتوريكو ، والقانون في جامعة بوندفرسيته انتيرامريكـــان منفي سياسي (شيلي)

ادمون جوف ، استاذ العلاقات الدولية للعالم الثالث في السوربون (فرنسا)

ليو ماتاراسو ، محام لدى محكمة باريس (فرنسا)

ريموند وانيكار ، خبير في الأديان الشرقية ، استاذ في جامعة سانتا بربارا ، كاليفورنيا (الهند)

سالفاتوري سينيزى ، قاض ، عضو في مجلس القضاء الأعلى (ايطاليا)

ارنست اوتريخت ، عضو سابق في البرلمان ، عالم اجتماع (اندونيسيا)

المحتويات

الصفحة

- نصوص المراجع والشهود والتقارير والوثائق ٤
- مقدمة تاريخية ٨
- البواعث ٩
أولا - فيما يتعلق بالحكومة الاندونيسية ٩
ألف - عن الواقع ٩
باء - عن القانون ١٤
١ - دحض التبريرات المقدمة للوجود العسكري الاندونيسي ١٤
(أ) الروابط التاريخية ١٤
(ب) مراعاة حدود المستعمرات ١٥
(ج) التصريحات التي أدلت بها الحكومة الاوندونيسية من طرف واحد ١٥
(د) تدخل يرمي الى اعادة السلم والأمن في الجزء الشرقي من جزيرة تيمور ١٧
(هـ) عدم قدرة الجمهورية الديمقراطية لتيمور الشرقية على البقاء ١٧
(و) ممارسة حق تقرير المصير عن طريق الاندماج في اندونيسيا ١٨
٢ - وصف العدوان الاندونيسي ٢٠
٣ - عن انتهاكات قانون الحرب وابادة الأجناس ٢١
(أ) عن قيادة الحرب ٢١
(ب) عن ادارة الأقاليم المحتلة ٢٢
(ج) عن ابادة الأجناس ٢٢
ثانيا - فيما يتعلق بالحكومات الأخرى ٢٣
ألف - حكومة الولايات المتحدة ٢٣
١ - اعتبارات عامة ٢٣
٢ - تكييف العلاقات الثنائية ٢٤

المحتويات (تابع)

الصفحة

٣ - تزايد المساعدة العسكرية ٢٤
٤ - التأييد الدبلوماسي والدعاية لصالح اندونيسيا ... ٢٥
٥ - دوافع تأييد الولايات المتحدة للاعتداء الاندونيسي ٢٦
باء - الحكومة الاسترالية ٢٨
جيم - الحكومات الاعضاء في المجموعة الحكومية الدولية لاندونيسيا ٢٨
دال - الحكومة البرتغالية ٣٠
- منطوق الحكم ٣٠

ان المحكمة الدائمة للشعوب ،

المنعقدة في لاهاي في ١٩ و ٢٠ و ٢١ حزيران/يونيه ١٩٨١ ،

اذ تضع في اعتبارها ميثاق الأمم المتحدة المؤرخ في ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٤٥ ،

والقانون رقم ١٠ ، المؤرخ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٥ ، الذي انشئت بموجبه محكمة نورمبرغ العسكرية الدولية ،

والاعلان العالمي لحقوق الانسان ، المؤرخ في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨ ،

والاعلان ١٥١٤ (د - ١٥) المتعلق بمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠ ،

والاعلان الخاص بمبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقا لميثاق الأمم المتحدة ، المؤرخ في ٢٤ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٠ ،

وتعريف العدوان الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ ،

ومبادئ التعايش السلمي المعتمدة في باندونغ (اندونيسيا) في ٢٤ نيسان/ابريل ١٩٥٥ ،

وقرارات مؤتمرات رؤساء دول وحكومات بلدان عدم الانحياز ، خاصة مؤتمر كولومبو (٢٩ آب/اغسطس ١٩٧٦) وهافانا (١٩٧٩) ،

واتفاقيتي لاهاي لعامي ١٨٩٩ و ١٩٠٧ المتعلقتين بقوانين الحرب واعرافها ،

واتفاقيات جنيف المؤرخة في ١٢ آب/اغسطس ١٩٤٩ ،

وبروتوكولي عام ١٩٧٧ الاضافيين لاتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ ،

والقرار ٣٤٨٥ (د - ٣٣) المتعلق بمسألة تيمور ، الذي اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٥ ،

والقرار ٣٨٤ (١٩٧٥) الذي اتخذه مجلس الأمن التابع للامم المتحدة بتاريخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٥ ،

والقرار ٣٨٩ (١٩٧٦) الذي اتخذه مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بتاريخ ٢٢ نيسان/ابريل ١٩٧٦ ،

والقرارات التي اتخذتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٦ ، و ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٧ ، و ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨ ، و ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٩ ، و ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٠ ،

والقانون رقم ٧/ ٧٥ الذى وافق عليه مجلس الثورة وأصدره رئيس الجمهورية البرتغالية في ١١ تموز/يوليه ١٩٧٥ ،

ودستور الجمهورية البرتغالية الصادر في ٢ نيسان/ابريل ١٩٧٦ (خاصة المادة ٣٠٧ منه) ،

والاعلان الصادر في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٥ بشأن استقلال جمهورية تيمور الشرقية الديمقراطية بتاريخ ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٥ ،

وبرنامج الجبهة الثورية لتيمور الشرقية المستقلة (الفريتيلين) لعام ١٩٧٥ ، والاعلان العالمي لحقوق الشعوب المعتمد في الجزائر في ٤ تموز/يوليه ١٩٧٦ ،

والأحكام الصادرة عن محكمة راسل الأولى (١٩٦٧) ومحكمة راسل الثانية (١٩٧٤ و ١٩٧٥ و ١٩٧٦) ،

والنظام الأساسي للمحكمة الدائمة للشعوب والأحكام الصادرة عن هذه المحكمة (١٩٧٩—١٩٨١) ،

والوثائق الواردة ،الخطية والمصورة ، المقدمة الى اعضاء المحكمة ، ولا سيما العدد رقم ٧ آب/اغسطس ١٩٧٦ — من نشرة " انهاء الاستعمار " ، التي تصدر عن ادارة الشؤون السياسية والوصاية وانهاء الاستعمار في الامم المتحدة — والمخصصة لتيمور الشرقية ، وكذلك الوثائق التالية الصادرة عن الحكومة الاندونيسية :

- " البيانات الحكومية الصادرة حول مسألة تيمور الشرقية " ، شباط/فبراير ١٩٧٥
- " مذبحة في تيمور الشرقية " ، آذار/مارس ١٩٧٦
- " عملية انهاء الاستعمار في تيمور الشرقية " ، آب/اغسطس ١٩٧٦
- " انهاء الاستعمار في تيمور الشرقية " (بالفرنسية) آب/اغسطس ١٩٧٦
- " انهاء الاستعمار في تيمور الشرقية " (بالانكليزية) ، آذار/مارس ١٩٧٦
- " مقاطعة تيمور الشرقية ، التنمية في تقدم " ، آب/اغسطس ١٩٨٠ .

وبعد ان استمعت الى :

- الكلمة الافتتاحية التي ألقتها روث فيرست ، نائبة رئيس المحكمة الدائمة للشعوب ،
- تلاوة جاني تونيوني ، الأمين العام للمحكمة الدائمة للشعوب ، للطلب المقدم من الفريتيلين الى المحكمة الدائمة للشعوب ؛ وللرسالة الموجهة في ٨ أيار/مايو ١٩٨١ الى دولة رئيس وزراء البرتغال ، وللرسالة الموجهة في ١٥ أيار/مايو ١٩٨١ الى فخامة رئيس جمهورية اندونيسيا ،

- التقرير الافتتاحي للويس مويتا منسق الدورة الحالية للمحكمة ، ومدير مركز اميلكار كابرال للاعلام والتوثيق في لشبونه ،

وبعد ان استمعت الى تقارير وكلمات :

- فرناندو سيلفان ، رئيس جمهورية اللغة البرتغالية ؛
- ابيليو اراوجو ، عضو اللجنة المركزية للفريتيلين ، ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية في جمهورية تيمور الشرقية الديمقراطية ؛
- مارى الكاتيرى ، عضو اللجنة المركزية للفريتيلين ووزيرة الخارجية في جمهورية تيمور الشرقية الديمقراطية ؛
- كين فراى ، عضو البرلمان الاسترالي (مجلس الممثلين) ؛
- اداليتوغوميز ، صحافي برتغالي ؛
- جيل جوليفي ، صحافية استرالية ؛
- جيم ج . دن ، دبلوماسي ، وقنصل سابق في ديلي ، ومدير سابق لمجموعة الشؤون الخارجية في ادارة البحوث التابعة للبرلمان الاسترالي ؛
- الأب ليونيتو دو ريغو ، مبشر برتغالي ؛
- لويس مويتا ، الذى تلا رسالة وجهها الى المحكمة لاجئان لم يحضرا لأسباب أمنية ؛
- برونو بستوكي ،ايطالي الجنسية ، مبشر سابق تابع لآباء القديس فرانسوا دى لاسال اقام في تيمور ؛
- الأب بات والش ، استرالي الجنسية ، مبشر تابع لآباء القلب المقدس ؛
- مايكل تشاسرلن ، امريكي الجنسية ، منسق حقوق الانسان لشؤون رجال الدين والعلمانيين في مدينة نيويورك ، عرض دعاوى حكومة اندونيسيا ؛
- لوف باريتو ، برتغالي الجنسية ، محام ؛
- ميشال روبير ، فرنسي الجنسية ، استاذ مساعد في جامعة باريس الأولى (بانثيون - سوربون) ، رئيس جمعية التضامن مع تيمور الشرقية ؛
- برنار دويت ، بلجيكي الجنسية ، عضو في نقابة محامي بروكسل ؛
- روبرت فان ليروب ، رجل قانون ، من رعايا الولايات المتحدة الامريكية ؛
- ريتشارد فرانكي ، امريكي الجنسية ،انتروبولوجي ؛

- و.ف. وزنهايم ، هولندى الجنسية ، استاذ سابق علم الاجتماع في جامعة استردام ؛
- حجار يوسفويك ، اندونيسي الجنسية ، صحافي ؛
- سوى ليونغ ليم ، اندونيسي الجنسية ، باحث في المعهد المدارى الملكي ؛

وبعد ان استمعت الى تصريحات :

- ديوجينيس بوافيدا ، وزير العدل في جمهورية انغولا الشعبية ؛
- سلستينو دا كوستا ، وزير العدل في جمهورية سان تومي وبرينسيبي ؛
- كروز بنتو ، وزير دولة وعضو في مجلس الثورة في غينيا - بيساو ؛
- اسحاق موورجي ، سفير ، ورئيس بعثة موزامبيق ، وممثل جبهة تحرير موزامبيق (فريليمو) ؛
- الفارو فيسنتي سيلفا ، دبلوماسي ، ممثل حكومة الرأس الأخضر ؛

وبعد ان استمعت الى النداء - الذى لم يلق جوابا - الموجه من ريموندو بانيكار باسم المحكمة الدائمة للشعوب سائلا عما اذا كان في قاعة الجلسة من يرغب في الاضطلاع بالدفاع عن دعوى اندونيسيا ؛

وبعد ان استمعت الى الملاحظات النهائية التي أبداها فرانسوا ريغو رئيس المحكمة الدائمة للشعوب؛

وبعد ان اطلعت على النصوص التالية المودعة امام المحكمة :

- " انباء ومعلومات حديثة المصدر عن تيمور الشرقية " (نص أعدته مجموعة الشؤون الخارجية في البرلمان الاسترالي ونشر في ٨ آذار/مارس ١٩٧٩) ،
- " الحالة في تيمور الشرقية " (تحقيق عن الاحاديث التي جمعها ج . س. دن ، كانبيرا ، ١١ شباط/فبراير ١٩٧٧ ، من التيموريين اللاجئين الى البرتغال) ،
- ملف عن تيمور الشرقية موجه الى لجنة الصليب الأحمر الدولية (وثيقة اعدتها هيئة " العمل من أجل التنمية العالمية " في أيلول/سبتمبر ١٩٧٩) ،
- " عريضة بشأن تيمور الشرقية مقدمة الى اللجنة الرابعة للجمعية العامة للامم المتحدة " من الاستاذ روجر ج . كلارك باسم المصلحة الدولية لحقوق الانسان ، في ١٤ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٠ ،
- " ملاحظات على قضية تيمور الشرقية مستندة الى زيارة دولية - ٧ حزيران/يونيه ١٩٨٠ - ١٨ آب/اغسطس ١٩٨٠ " ، بقلم بات والش ، عيد الميلاد ، ١٩٨٠ ،
- " محضر زيارة قام بها الى تيمور الشرقية البرتغالية جيتزلت عضو مجلس الشيوخ و ك. ل. فراى من ١٦ الى ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٧٥ " .

مقدمة تاريخية

تيمور الشرقية اقليم تقارب مساحته الاجمالية ١٤٠٠٠ كم٢ ، يقع في الطرف الشرقي من ارخبيل السوند . وتقدر عدد سكانه لبضع سنوات خلت بـ ٧٠٠ ٠٠٠ نسمة ، تنتمي الى مجموعتين اثنتين هما البروتو - مالية والميلانيزية . وفي ما هو معروف من الحقبة السابقة للاستعمار ، كانت الامبراطوريات الجاوية ، التي يمكن تأريخ فترة ازدهارها بين القرنين الثامن والثاني عشر ، تدعي لنفسها الولاية على هذه المنطقة الجغرافية الواقعة الى الشرق من جزر سليبيس ولومبوك . الا ان هذه الامبراطوريات لم تمارس أي نفوذ ثقافي أو ديني على تيمور . ففي بداية العصر المسيحي دخلت الثقافة الهندوسية الى المنطقة ، وفي القرن الخامس عشر انتشر الدين الاسلامي في المنطقة ، بينما بقي سكان تيمور لاحيائيين.

وفي هذه الجزيرة ، تقاسمت الاقليم ممالك عديدة غالبا ما كانت تتنازع الهيمنة عليه . وفي حوالي القرن السادس عشر ، اذ تجزأت الامبراطوريات الجاوية ، انقسم الاقليم الى مجموعتين من الممالك : الاولى تحت سيطرة مملكة سوميي في الجزء الغربي من الجزيرة ؛ والثانية تحت هيمنة مملكة بيهال ، في الجزء الشرقي منها . وفي تلك الحقبة كانت المجموعة الثانية تستعمل لغة مشتركة ، هي التيتوم التي اصبحت اليوم اللغة القومية في تيمور الشرقية .

وفي حوالي ١٥١٥ ، وصلت الى جزيرة تيمور المجموعة الاولى من الارساليين الدومينيكيين البرتغاليين ، فادخلوا بوصولهم العوامل الاولى للسيطرة الاستعمارية . وقد حتم هذا الواقع فيما بعد المواجهة بين الدين المسيحي والدين الاسلامي الذي كان ينتشر في المنطقة ، وكان الدين المسيحي يعمل بوصفه عنصرا من عناصر السيطرة البرتغالية .

ولم تبدأ البرتغال في تكثيف وجودها السياسي والعسكري في تيمور الا في عام ١٦٤٠ رغم المعارضة المستمرة للممالك العديدة التي كانت القوى الاستعمارية تستغل منافساتها وفي تلك الاثناء اخرج الهولنديون البرتغاليين من الجزر الاخرى المجاورة واستولوا على الجزء الغربي من تيمور (الذي كانت تسيطر عليه مملكة سوميي) . وتخوفا من هجوم هولندي ، نقل البرتغاليون عاصمتهم من ليفاو (أوي - كوس) الى ديلي ، رغم أن سكان أوي - كوس رفضوا السيطرة الهولندية دوما ، وظلوا مرتبطين بـ " تيمور البرتغالية " .

واحتفظت البرتغال طوال اكثر من ثلاثة قرون بالسيطرة الاستعمارية على تيمور الشرقية . وقد تسبب هذا القهر مرات عديدة في ثورات محلية وقعت آخرها في عام ١٩١٠ وقتل القمع الاستعماري حينذاك اكثر من ٣٠٠٠ تيموري .

وفي عام ١٨٥٩ وقعت البرتغال مع هولندا معاهدة رسمت الحدود بين تيمور الهولندية وتيمور البرتغالية ، فبقيت الاولى جزءا من مستعمرة الهند الشرقية الهولندية ، التي أصبحت ، بعد استقلالها في عام ١٩٤٥ ، جمهورية اندونيسيا . اما مستعمرة تيمور البرتغالية ، فقد جرى تحويلها في عام ١٩٥١ ، الى واحدة من " المقاطعات البرتغالية فيما وراء البحار " ، ثم ، في عام ١٩٧٢ ، الى " منطقة ذات استقلال ذاتي تابعة للجمهورية البرتغالية " .

وهكذا اسهم مجموع هذه العوامل التاريخية والاجتماعية والثقافية والدينية ، توطد حاليا بالكتلة معارضة البهيمنة الاستعمارية ، في الجمهور وهي مشتركة عند شعب تيمور الشرقية ، بحيث يمكن أن نتحدث عن كيان قومي حقيقي . ومن هوية ثقافية خاصة ، يزيد في رونقهما انهما تتوافقان واحترام التقاليد الثقافية المحلية .

البواعث

أولا - فيما يتعلق بالحكومة الاندونيسية

ألف - عن الواقع

قامت حركة عسكرية في ٢٥ نيسان / ابريل ١٩٧٤ بقلب الدكتاتورية البرتغالية ، وقد أدى الكفاح من أجل التحرر من الاستعمار دورا حاسما في سقوط النظام . وأسهمت الدينامية الشعبية التي انطلقت حينذاك في البرتغال في اعتراف رئيس الجمهورية رسميا ، في ٢٧ تموز / يوليه ١٩٧٤ بحق شعوب المستعمرات في تقرير المصير والاستقلال .

وأتاحت هذه الاحداث ازدهار النشاط السياسي في تيمور الشرقية ، والتعبير العلني عن القومية التيمورية . ونظمت القوى الاجتماعية والسياسية المحلية نفسها حول ثلاثة اختيارات أساسية بشأن مستقبل الشعب : أقلية ضئيلة للغاية تدعمها جاكرتا تؤيد الانضمام الى أندونيسيا (رابطة تيمور الشعبية الديمقراطية (أبوديتي)) ؛ وتيار آخر (الاتحاد الديمقراطي التيموري) يسيطر عليه وجهاء مرتبطون بالاستعمار ، يقف موقفا مترددا دافع بادئ ذي بدء عن الابقاء على حالة التبعية للبرتغال ، ثم عن الاستقلال المؤجل ، وأخيرا عن الانضمام الى اندونيسيا ؛ وقوة ثالثة تجد ذاتها في المثل الاعلى القومي (الرابطة الاجتماعية الديمقراطية التيمورية أولا ثم الفريتيلين) .

واختارت البرتغال ، ازاء هذه التيارات السياسية ، التفاوض بغية نقل السلطة الى التيموريين : فصدر في ١١ تموز/يوليه ١٩٧٥ قانون يحدد موعد انتهاء السيادة البرتغالية على اقليم تيمور الشرقية والادارة البرتغالية فيه ، وكذلك طرائق ممارسة الحق في تقرير المصير ؛ وتطبيقا لمبدأ السيادة الشعبية ، قضت المادة الثانية من هذا القانون بأن تخول الدولة البرتغالية جمعية شعبية ممثلة لشعب الاقليم أمر تقرير المستقبل السياسي للامة .

لكن ظروفا عديدة حالت دون اعمال خطة انهاء الاستعمار هذه . فمن جهة ، لم يتح تنافر السلطات في البرتغال ، وتعقد المشاكل التي كانت مطروحة على القادة البرتغاليين ، وعدم وجود وسائل تدخل ، للبرتغال انتهاج سياسة متماسكة وحازمة بغية تامين ممارسة فعلية لحق الشعب التيموري في تقرير مصيره .

وعلاوة على ذلك حصل في احداث تيمور الشرقية تحول حاسم : ففي ١١ آب/ اغسطس ١٩٧٥ ، وقع انقلاب يدعمه بضعة ضباط برتغاليين والشرطة المحلية ويديره الاتحاد الديمقراطي التيموري ، وكان

قد أقام مع الفريتيليين بين كانون الثاني /يناير وأيار/مايو ١٩٧٥ تحالفا فضه الاتحاد المذكور من طرف واحد إثر ضغوط من جاكرتا . وقد أثار هذا الانقلاب الذى قامت به التيارات المحافظة رد فعل فوريا بدر من الفريتيليين ، تدعمها أغلبية الشعب ، وتستفيد من التحام الوحدات العسكرية للجيش المحلي معها . واندلع نزاع مسلح تسبب في مقتل ٣٠٠٠ شخص تقريبا . وسرعان ما فرض تفوق الفريتيليين السياسي والشعبي والعسكرى نفسه . ففي أواخر شهر آب /أغسطس كانت الفريتيليين تسيطر على كل الاقليم تقريبا ، وفر قادة الاتحاد الديمقراطي التيمورى أو سجنوا . ولجأ الحاكم البرتغالي ، اذ فقد السيطرة على الحالة ، الى جزيرة أتاورو الصغيرة .

واوجدت الحالة التي نشأت من جراء ذلك مجابهة بين سلطة قانونية وسلطة فعلية . وظل العلم البرتغالي يرفرف على قصر الحكومة ، وظلت الفريتيليين تعترف بالادارة البرتغالية ، واقترحت مرارا على لشبونة اجراء مفاوضات لم تتم مطلقا رغم الوعود المبذولة . وانتقلت السلطة الحقيقية الى الفريتيليين التي اخذت تدير الاقليم وشرعت في تحقيق اصلاحات اجتماعية وشهد زوار اجانب محايدون واقع اجماع الاراء الشعبي حول الفريتيليين ، ولم يكن هناك ما يعكر السلم غير حوادث الحدود التي يثيرها الجيش الاندونيسي وبعض اللاجئين الى تيمور الغربية .

وتعاظم خطر هذه الحوادث شيئا فشيئا ، وكان بينها هجمات بالمدفعية الثقيلة على مدينتي باليانا وباليبو ، كانت ايذانا بنية اندونيسيا في شن عدوان عسكرى ضد اقليم تيمور الشرقية ، وفقا لخطة وضعت قبل ذلك بمدة أشهر . وازاء خطر غزو اجنبي وشيك الوقوع ، وتجاه عجز سلطات لشبونة ، ونظرا للفراغ الذى احدثه في السلطة قصور الحكومة الاستعمارية ، ومواصلة للسلطة الممارسة فعلا واكتسابها صفة الشرعية بفعل التلاحم الشعبي معها ، قررت الفريتيليين اعلان الاستقلال من طرف واحد .

وهكذا تكونت في ٢٨ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٥ جمهورية تيمور الشرقية الديمقراطية ، وحصلت على دستور ، ورئيس جمهورية ، وحكومة ، وبرنامج سياسي ، وسلطة عسكرية ، وكانت تعبيرا مؤسسيا عن ارادة استقلال تامة .

وما فتئ ان اعترفت بجمهورية تيمور الشرقية الديمقراطية ١٢ دولة ، من بينها المستعمرات البرتغالية السابقة في افريقيا ، ثم دولتان اخريان . ولم تعترف البرتغال بالدولة الجديدة .

واعقب اعلان جمهورية تيمور الشرقية الديمقراطية في ٢٩ تشرين الثاني /نوفمبر ، اعلان تحالف الاحزاب المناوئة للفريتيليين جاء فيه ان الاجراء الذى اتخذته الفريتيليين قد وضع حدا للسيادة البرتغالية على تيمور . واعلنت هذه الاحزاب التي كانت تعمل خارج اقليم تيمور الشرقية ، وبدعم اندونيسيا وحدها ، ضم تيمور الشرقية الى الاراضي الاندونيسية . ولم تعترف البرتغال باعلان الضم المزعوم هذا ايضا .

وغزت القوات المسلحة الاندونيسية جمهورية تيمور الشرقية الديمقراطية في ٧ كانون الاول / ديسمبر . وفي اليوم نفسه ، قطعت البرتغال علاقاتها الدبلوماسية مع اندونيسيا ، واصفة تدخلها بانه " عمل عدواني " .

وفي ١٧ كانون الاول/ديسمبر ، جرى في ديلي تشكيل " حكومة مؤقتة " مؤلفة من ممثلين من الاتحاد الديمقراطي التيموري ، ورابطة تيمور الشعبية الديمقراطية ، " وكليبور اون تيمور اسوين " ، وترابالبيستا .

وجابهت القوات الاندونيسية مقاومة غير متوقعة ؛ ففي ٨ كانون الاول/يناير ١٩٧٦ اعترفت وكالة الانباء الاندونيسية الرسمية انتارا بأن " الحكومة المؤقتة " لا تسيطر الا على ثلث اقليم تيمور الشرقية . وتبين ان الحدوان الاندونيسي كان دامياً للغاية ، فقد افاد شهود مستقلون وجديرون بالثقة انه افضى الى موت واختفاء حوالى ٢٠٠ ٠٠٠ شخص وواكبت هذه التصفية المادية للشعب التيموري ارادة القضاء على خصائصه الثقافية ، فمنع تعليم لغة التيتم كما سبق ان منع ابان الاستعمار البرتغالي ، وبذلت محاولة لفرض الاسلام على شعب يتألف في اغلبيته من الاحيائيين والمسيحيين .

وفي ٣١ ايار/مايو ١٩٧٦ ، أنشأت " الحكومة المؤقتة " " جمعية شعبية تمثيلية " مؤلفة من ٢٨ عضوا . وصاغت هذه الجمعية عريضة تطلب فيها من الرئيس سوهارتو ضم تيمور الشرقية الى اندونيسيا .

وفي ١٧ تموز/يولية ١٩٧٦ ، وافق البرلمان الاندونيسي بالاجماع على " قانون ضم " تيمور الشرقية الى الجمهورية الاندونيسية ، جاعلاً من تيمور الشرقية المقاطعة الاندونيسية السابعة والعشرين .

هكذا ووفق على عدوان سبق للجمعية العامة ومجلس الامن التابعين للامم المتحدة ادانته بقوة في قراريهما ٣٤٨٥ (د - ٣٠) المؤرخ في ١٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٥ و ٣٨٤ (١٩٧٥) المؤرخ في ٢٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٥ . ثم جاءت هذه الادانة بمزيد من القوة في القرار ٣٨٩ (١٩٧٦) الذي اتخذه مجلس الامن في ٢٢ نيسان/ابريل ١٩٧٦ ، وفي القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة في ١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٦ ، و ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٧ ، و ١٣ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٨ ، و ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٩ ، و ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٠ .

واثر اشتباكات على الحدود مع قوات الفريتيليين بدأت في الخريف ، شنت حكومة اندونيسيا غزوها الضخم في ٧ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٥ ، بعد اعلان الاستقلال ببضعة اسابيع ، بهجوم على ديلي ثم باوكاو .

ورغم المحاولات المنتظمة التي قام بها الاندونيسيون لاخفاء ماجرى في تيمور الشرقية - ينبغي في هذا الصدد ذكر اغتيال خمسة صحافيين استراليين في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٥ من جهة ، ومن جهة اخرى ابعاد لجنة الصليب الاحمر الدولية من الجزيرة حتى صيف عام ١٩٧٩ ثم تقييد نشاطها منذ ذلك الحين بحيث لم يعد يشمل على وجه الخصوص ، مراقبة قواعد قانون الحرب - افادت شهادات متوافقة بحدوث اعمال وحشية بدأت مع بداية المعارك لا تزال مستمرة ضد المقاتلين والسكان المدنيين على حد السواء .

ومن ذلك ان القوات الاندونيسية اخذت منذ وصولها الى ديلي ، صباح ٧ كانون الاول / ديسمبر تطلق النار دون تمييز على مدنيين كانوا لا يبدون اية مقاومة .

وفي الساعة التاسعة من اليوم التالي ، اعدم رميا بالرصاص أكثر من ٢٧ شخصا ، معظمهم من النساء ، على ارصفة ميناء ديلي بحضور جمهور غفير اجبر على هذه الضحايا . وفي الساعة ٢ بعد الظهر اعدم رميا بالرصاص ٥٩ رجلا في المكان نفسه .

وفي الفترة نفسها ، اعدم ٣٠ صينيا رميا بالرصاص ترب المقر السابق للشرطة العسكرية في ديلي . كما تشير شهادات عديدة الى قتل عدد كبير من الصينيين .

واستمرت الاعمال الوحشية ضد السكان بعد الغزو ، ففي ١٧ اب/اغسطس ١٩٧٧ ، اعدم اشخاص عديدون رميا بالرصاص لرفضهم الاشتراك في تظاهرة بمناسبة العيد الوطني الاندونيسي .

وثبت ان القوات الاندونيسية لم تكف ، منذ الغزو ، عن اشاعة جو من الخوف والقلق الشاملين عن طريق عمليات اعدام دون محاكمة عن طريق السجن التعسفي .

وثبت أن القوات الاندونيسية اعدمت أسرى الحرب بصفة منتظمة وقدمت هيئة الصليب الاحمر الدولية الدليل على هذه الوقائع عندما ذكرت في تقرير لها في شهر ايلول/سبتمبر ١٩٧٩ أن "هناك مايكفي من التقارير أثناء الاعوام من ١٩٧٦ الى ١٩٧٩ (تشير في جملة امور الى عمليات التعذيب وغسل الادمغة) لتبرير بواعث القلق فيما يتعلق بمراعاة اتفاقيات جنيف ولا بداء الدليل على أنهـــا لا تراعى" ، وعندما قالت في مقطع اخر "انه يبدو بصفة عامة ان قادة الجبهة الثورية لتيمور الشرقيـــة المستقلة ("الفريتيلين") (حتى الجيل الثالث حسب ماجاء في احد التقارير) ، وهم رجال مثقفون ويتمتعون بصحة جيدة نزلوا من الجبال لتسليم انفسهم ، وكذلك أفرادا من النخبة ، قد تمت ابادتهم (وان تكن هناك بعض الاستثناءات لهذه القاعدة) " .

وتذكر هيئة الصليب الاحمر الدولية حالة أسرة تيمورية اعدمت في شهر تموز/يوليه ١٩٧٩ في فاهي - تيهان (بين سامبه والاس) . فقد قتل افرادها السبعة الاب والام وخمسة اطفال تتراوح اعمارهم بين ١٢ و ١٧ عاما ، لارتباطهم بالمصاهرة بالسيد لوباتو قائد الجبهة الثورية لتيمور الشرقية المستقلة ("الفريتيلين") .

ويحبس السجناء في ظروف وحشية عندما لا يقتلون وجاء في نص وضعته مجموعة الشؤون الخارجية في البرلمان الاسترالي ونشر في ٨ أذار/مارس ١٩٧٨ أن "اكثر من ١٠٠٠ سجين سياسي تيمـــوري معتقلين في ظروف غير انسانية في ديلي ... وهؤلاء السجناء يضربون ويعذبون ويحرمون من الطعام ومن المرافق الصحية في زنزانات مكتظة بالسجناء" .

وجاء في تقرير نشره في عام ١٩٧٩ المجلس الاسترالي للحرية الخارجية أن هناك ٤٠ سجنا تقريبا موزعين عبر تيمور الشرقية . وتصف الحصيلة الدولية لحقوق الانسان في مرفقتها الى الامـــم المتحدة عن تيمور الشرقية بتاريخ ١٤ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٠ الظروف البالغة السوء السائـــدة في السجون .

ويشير العديد من الشهود ولاسيما قصة حقوق الانسان في عريضتها المذكورة أعلاه الى ممارسات التعذيب ، كما يفيد تقرير الدبلوماسي الاسترالي السيد جيم دن بتاريخ ١١ شباط/فبراير ١٩٧٧ عن مقابلاته مع لاجئين تيموريين في البرتغال انه كان يوجد في ذلك الوقت مركز للتعذيب في فندن " تروبيكال" بديلي يديره المقدم يسمان .

كما تدل شهادات جمعها الدبلوماسي الاسترالي جيم دن في تقريره المؤرخ في ١١ شباط/فبراير ١٩٧٧ على وجود أعمال نهب منتظمة ارتكبت ضد مدنيين وضد مؤسسات كنسية . وتبعث الشهادات على اعمال النهب المرتكبة خارج حالات الاعمال العدوانية على الظن بأن اعمال النهب كانت ترتكب ، جزئيا على الاقل ، بالتواطؤ مع كبار الضباط ان لم يكن بأمرهم . وتجدر الاشارة بهذا الصدد الى حادثة السيارات والجرارات : فقد كان الجنود الاندونيسيون يشحنون على متن بواخر بعد غزو الجزيرة جميع المركبات الموجودة بها . كما نهبت آنذاك في ديلي عدة منازل بعد اجلاء السكان عنها اجلاء مؤقتا .

وازاء المقاومة الشديدة التي أبدتها الجبهة الثورية لتيمور الشرقية المستقلة ("الفريتيلين") كثفت اندونيسيا جهودها الحربية بشن هجمات واسعة النطاق ابتداء من ايلول/سبتمبر ١٩٧٧ وايار/مايو ١٩٧٨ .

وقد جرت خاصة منذ ذلك الحين عمليات قصف مكثف داخل الجزيرة ، دمرت قرى بأسرها . وينقل النص الذي سبق ذكره الذي وضعته مجموعة الشؤون الخارجية في البرلمان الاسترالي اعتراف شخصية رسمية اندونيسية ، في حديث خاص ، بأن عمليات القصف قد ازالت مئات القرى من فوق سطح الارض وبأن اسماء مقاطعات كثيرة قد زالت من خريطة تيمور الشرقية " .

وكانت عمليات القصف المكثف هذه تستهدف اما ابادة سكان يؤيدون الجبهة الثورية لتيمور الشرقية المستقلة ("الفريتيلين") أو طرد هؤلاء السكان من مساكنهم وارغامهم على الخضوع للرقابة الصارمة للجيوش الاندونيسية . وأنشئت لهذا الغرض ١٥٠ منطقة من " مناطق اعادة التوطين " كان يعيش فيها في ظل رقابة متشددة ، في عام ١٩٧٩ حوالي ٢٠٠ ٠٠٠ شخص ، حسب ماقاله السيد هولبروك ، مساعد وزير الخارجية و ٣٠٠ ٠٠٠ شخص حسب مصادر أخرى .

ان التدمير المنتظم للمساكن وتشريد السكان نحو السهول قد رافقهما اتلاف منتظم ومكثف أيضا للمحاصيل الزراعية قصد تجويع السكان العصاة او طردهم على الأقل من المنطقة الجبلية .

وكانت اعمال قصف المساكن واتلاف المحاصيل الزراعية عناصر استراتيجية أفضت الى تجمع العديد من السكان في " مناطق اعادة التوطين " المذكورة آنفا التي ينتزع فيها الناس من بيئتهم الاجتماعية التقليدية ويحكم عليهم فيها بالجوع . وقد لاحظ الخبراء أن السكان الذين اعيد تجميعهم سوف يعتمدون حتما على معونة غذائية خارجية ، نظرا لتعذر ايجاد انتاج كاف في مناطق التجمع .

ان استراتيجية تدمير الهياكل الاساسية الاجتماعية والانتاجية القديمة لم تمر بشكل خطير بصحة الشعب الجسدي وبوجوده المادي وحسب وانما أضرت بصورة أشد بكيانه الاجتماعي والثقافي .

ان اعطاء بيانات دقيقة فيما يتعلق بعدد ضحايا الحرب ، والاحتلال واستراتيجية التجويع، أمر مستحيل مادامت السلطات الفعلية الاندونيسية تحرم الوصول الحر الى جميع مناطق تيمور الشرقية. الا ان في الامكان استنادا الى عدة شهادات تقديم تقديرات بعيدة من الدقة . لقد بلغ عدد السكان قبل الاحتلال ٦٥٦ ٠٠٠ شخص ، علما بأن ضحايا ولاجئي الحرب الاهلية محسوبون بالفعل .

ويشير تقرير صادر عن الكنيسة الاندونيسية اطلع عليه جيم دن الدبلوماسي الاسترالي في نهاية عام ١٩٧٦ الى أن الغزو والاحتلال الاندونيسيين قد أسفرا بالفعل انذاك عن ١٠٠ ٠٠٠ ضحية .

وفي ١ نيسان/ابريل ١٩٧٧ اشار السيد مالك وزير الشؤون الخارجية الاندونيسي نفسه ، في حديث للاذاعة الاسترالية الى وجود مايتراوح بين ٥٠ ٠٠٠ و ٨٠ ٠٠٠ قتيل . وتفيد معلومة نقلتها شخصية اندونيسية من رتبة عالية الى السيد جيم دن ، ان عدد السكان لم يكن يتجاوز في نهاية عام ١٩٨٠ ٤٠٠ ٠٠٠ شخص .

وقد ادت استراتيجية التجويع الى وفاة اشخاص عديدين . وهكذا استخلص تقرير وفد هيئة الصليب الاحمر الدولية الذى تمكن اخيرا من زيارة تيمور الشرقية في تموز/يوليه ١٩٧٩ ومشاهدة سكان يبلغ عددهم ٧٥ ٠٠٠ شخص في ١٣ قرية ، ان ٦٠ ٠٠٠ شخص كانوا يعيشون " في حالة سوء تغذية تبعث على القلق البالغ وان ٢٠ ٠٠٠ شخص من بينهم قد اوشكوا على الموت لم يجد في وسع اية معونة انقاذهم " . وتجدر بالملاحظة ان افراد وفد هيئة الصليب الاحمر الدولية لم يتمكنوا من زيارة المناطق الاكثر تضررا والمناطق الخطيرة عسكريا .

وتخلص العديد من الملاحظات ، ولاسيما ملاحظات السيد جيم دن الى ان مايتراوح بين سدس السكان التيموريين و ثلثهم قد لقوا حتفهم منذ الغزو .

باء - من القانون

١ - دحض التبريرات المقدمة للوجود العسكرى الاندونيسي

(أ) الروابط التاريخية

فيما عدا المتاخمة الجغرافية للجزء الشرقي والجزء الغربي من جزيرة تيمور لم تبرز الحكومة الاندونيسية أية رابطة تاريخية ذات اعتبار سابقة للاستعمار بين السكان المقيمين في هذين الجزئين من الجزيرة ، ولا بالاحرى بين تيمور الشرقية واندونيسيا . (١)

---

(١) انظر خاصة : مقالة د . ايليوت ، " نزاع تيمور الشرقية" P.D. Elliot, "The East Timor Dispute" ، العدد ٢٧١ من مجلة القانون الكندى الفصلية (١٩٧٨) والعدد ٢٤٧ من نفس المجلة والمراجع .

وعليه ، وكما لاحظت ذلك محكمة العدل الدولية والمحكمة الدائمة للشعوب عند النظر في قضية الصحراء الغربية بخصوص الروابط التي تدعي الحكومة المغربية أنها تربط هذا الاقليم بالامبراطورية الشريفية ، لم توجد أبدا من باب أولى بين اندونيسيا وشعب الجزء الشرقي من جزيرة تيمور الروابط التاريخية التي من شأنها أن تبرر ادماج هذا الاقليم في مجموعة اندونيسية مزعومة. وعلاوة على ذلك ، وكما قررت ذلك المحكمة الدائمة للشعوب في فتواها الآنف ذكرها المؤرخة في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٩ ، فان "اعادة بناء الوحدة القومية التي كانت قائمة قبل عملية انهاء الاستعمار ينبغي أن تتم بمراعاة المبدأ الأساسي لانهاء الاستعمار ، ألا وهو تقرير المصير" (الفتوى رقم ٢٢) .

(ب) مراعاة حدود المستعمرات

وحسب مبدأ وجوب احتفاظ كل فريق محارب بما استولى عليه من الأراضي بالقوة أثناء الحرب (Uti possidetis) الذي يرجع عهده الى انهاء الاستعمار في امريكا اللاتينية ، فان حدود الدول الجديدة الناتجة عن كفاحات التحرر من الاستعمار تتفق مع حدود الممتلكات الاستعمارية السابقة . وفي ضوء هذا المبدأ ، الذي يبدو تجسيدا للقانون الدولي الايجابي الذي استظهرت به اندونيسيا ذاتها لجمع جملة الأقاليم التي تعد جزءا من الهند الشرقية الهولندية ، فان اندونيسيا لا تقوى على التقدم بأي مطلب بشأن الأقاليم التي آلت الى البرتغال وفقا للمعاهدة المبرمة في لشبونة بتاريخ ٢٠ نيسان/ابريل ١٨٥٩ بين هولندا والبرتغال . ووفقا لاتفاقية لاهاي المؤرخة في ١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٠٤ ، ولقرار التحكيم الصادر تنفيذا لاتفاق التحكيم الذي وقعته الدولتان في لاهاي في ٣ نيسان/ابريل ١٩١٣ .

(ج) التصريحات التي أدلت بها الحكومة الاندونيسية من طرف واحد

أعلن ممثل اندونيسيا في الدورة التاسعة للجمعية العامة للأمم المتحدة (١٩٥٤) ، أثناء مناقشات اللجنة الأولى ما يلي :

"ان اندونيسيا هي الاسم السياسي القومي للهند الشرقية الهولندية القديمة ، بما فيها ايريان الغربية ... ولا يتعلق الأمر بمعرفة ما اذا كانت لايريان الغربية روابط ثقافية مع بقية الاندونيسيين ... كما أن حدود هذه الدولة (اندونيسيا) لا يمكن أن تكون هي حدود الهند الشرقية الهولندية القديمة ، التي مارست الحركة القومية (من أجل الاستقلال) سلطتها في داخلها" .

ويرى الممثل الاندونيسي أن هناك تطابقا بين حدود الهند الشرقية الهولندية القديمة والحدود القومية لاندونيسيا . ومن ثم فانه يوجد في تدليل الحكومة الاندونيسية نوع من التلقائية في نقل السيادة لا علاقة لها اطلاقا بأية سمة ثقافية أو إثنية .

وصرح ممثل اندونيسيا في جلسة عامة في الدورة الخامسة عشرة للجمعية العامة (١٩٦٠) بما يلي :

"اننا لا نطالب بأى جزء آخر من الارخبيل الاندونيسي . وتمتنع اندونيسيا صراحة عن أية مطالبة بشأن أقاليم كتلك التي توجد مثل بورنيو أو تيمور في الأرخبيل الاندونيسي ومنها ليست جزءا من الهند الشرقية الهولندية " .

وقد اتخذت اندونيسيا الموقف ذاته البالغ الحزم في الدورة السابعة عشرة للجمعية العامة (١٩٦٢) :

وصرحت السيدة سوبيني ممثلة اندونيسيا قائلة : "اننا لم نتقدم أبدا حتى الان بمطالب اقليميه بل ونعلن بصورة قاطعه اننا لا ننوى اطلاقا ان نفعل ذلك في المستقبل".

وكان هذا التصريح يستهدف صداه لتيمور البرتغاليه بوصفها مستمدة من اية مطالبة اقليمية ولم يكن في الامكان تحقيق مزيد من الوضوح .

وقد استخلصت محكمة العدل الدولية نتائج مثل هذا الموقف في ٢٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٤ في قضية "التجارب النووية الفرنسية" التي تخاصمت فيها استراليا وفرنسا .

وترى محكمة العدل الدولية ان الدولة التي تتصرف على هذا النحو "انما تنوى التقيد بمباراتها وأن هذه النية تضفي على الموقف الذى تتخذه طابع الالتزام القانوني ، ذلك ان الدولة المعنية ملزمة قانونا ابتداء من لحظة اعلانها موقفا باتباع نهج سلوك يتفق وما اعلنته . " (محكمة العدل الدولية ـ ٢٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٤ ـ قضية التجارب النووية ـ استراليا ضد فرنسا ، المجلد ١٩٧٤ ، الصفحة ٢٦٧) .

وأضافت المحكمة مايلي : "ان التزاما من هذا النوع يصرب عنه طنا وبنية التقيد به ، له اثر الزامي وان كان خارج اطار مفاوضات دولية ، " (الموجع نفسه ، الصفحة ٢٦٧) .

وصحيح ان الهدف الرئيسي الذى تنشده اندونيسيا ليس الالتزام في المستقبل بخصوص تيمور ، وانما توضيح مدى وحدود مطالبها الاقليمية للمجتمع الدولي .

ومن المؤكد ان مثل هذا التصريح كان له أثر دعم صحة الفكرة القائلة بأن "اندونيسيا هي الاسم السياسي القومي للهند الشرقية الهولندية القديمة ."

(الجمعية العامة ـ الدورة التاسعة ـ اللجنه الاولى . الجلسة ٧٢٦) .

غير انه ، منذ اللحظة التي يمكن فيها لجزء من هذا التصريح ان يثبت صحة نظرية ما فانه ينبغي على اندونيسيا ايضا وفقا لقاعدة "الحجة المغلقة" ان تقبل الأثر غير الملائم لهذا التصريح ذاته ـ اى التقيد بالتزام من شأنه أن يقيد الدولة في المستقبل .

وفي تاريخ قريب من الوقائع التي عرضت على المحكمة وهو ١٧ حزيران/يونيه ١٩٧٤ أكد السيد آدم مالك وزير الشؤون الخارجية للجمهورية الاندونيسية ، في خطاب وجهه الى السيد خوزيه مانويل راموس هورتا ممثل الجمعية الاشتراكية الديمقراطية التيمورية ان حكومته تعترف بحق شعب تيمور في الاستقلال ، واية مطالب اقليمية من قبل اندونيسيا على تيمور الشرقية . (وقد ذكر ذلك السيد داستنفس ، "مشكلة تيمور ، الجزء الاول" ، نشرة "المستقبل الاسترالي" ، المجلد ٢٩ ، العدد الاول) .

../..

(د) تدخل يرمي الى اعادة السلم والأمن في الجزء الشرقي من جزيرة تيمور

حسب ما جاء في وثيقة اعدتها ادارة الشؤون الخارجية في الجمهورية الاندونيسية ، مؤرخة في آب/اغسطس ١٩٧٦ ومعنونة " انهاء الاستعمار في تيمور الشرقية " ، اتخذ مجلس النواب الاندونيسي قرارا بالاجماع بشأن تيمور الشرقية في ٦ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٥ ، أي عشية الاحتلال . وقد دعيت الحكومة الاندونيسية بموجب هذا القرار الى " اتخاذ تدابير لاعادة السلم والامن في المنطقة قصد تمكين سكان تيمور الشرقية من ممارسة حقهم في تقرير المصير في ظل الحرية والنظام " (الوثيقة المذكورة ، الصفحة ٤) .

وفي حالة قبول هذا العرض للوقائع اى تأييد الحكومة الاندونيسية للاحزاب ذات الاقلية لمساعدتها على القضاء على الجبهة الثورية لتيمور الشرقية المستقلة (الفريتيلين) (انظر أيضا الوثيقة التي اعدتها وزارة الشؤون الخارجية في الجمهورية الاندونيسية المعنونة : " انهاء الاستعمار في تيمور الشرقية " ، اب/اغسطس ١٩٧٧ ، الصفحتان ٤٢ - ٤٣) ، فانه ينبغي اعتبار الحالة التي تزمعها الحكومة الاندونيسية حالة حرب اهلية . والواقع أن القانون الدولي المعاصر يحظر أي تدخل مسلح من قبل حكومة من الحكومات في حرب أهلية ، وان كان ذلك لمساندة الحكومة القائمة . والتدخل الاندونيسي المسلح الذي لا تنطبق عليه هذه الصفة مطلقا كان يرمي على العكس من ذلك الى وضع حد لعملية انهاء الاستعمار التي بدأتها الدولة المسؤولة عن الادارة ، كما انه ادى الى قطع العلاقات الدبلوماسية بين الحكومتين البرتغالية والاندونيسية .

(هـ) عدم قدرة الجمهورية الديمقراطية لتيمور الشرقية على البقاء

أبدت بعض الوفود اثناء المناقشات التي جرت في الامم المتحدة موقف الحكومة الاندونيسية معربة عن شكوكها في قدرة اقليم تيمور الشرقية على البقاء اقتصاديا اذا أصبح مستقلا .

وقد أولت الجمعية العامة للأمم المتحدة مشكلة " الأقاليم الصغيرة " عناية خاصة .

وهكذا طلبت في عام ١٩٧٣ في قرارها ٣٠٠٨ (د - ٢٧) من اللجنة الخاصة " مواصلة ايلاء اهتمام خاص للاقاليم الصغيرة ، وتوصية الجمعية العامة بأنسب الطرق التي يمكن اتباعها وبالخطوات التي يلزم اتخاذها لتمكين سكان هذه الاقاليم من ممارسة حقهم في تقرير المصير والاستقلال ممارسة تامة دون مزيد من التأخير " .

وهذا القرار من جهة أخرى مطابق لقرار آخر ، أقدم ، من قرارات الجمعية العامة هو القرار ٢١٠٥ (د - ٢٠) المؤرخ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٥ .

والسؤال الذي كان على الجمعية العامة أن تجيب عليه هو الآتي :

" ترى هل تعتبر الأمم المتحدة مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها ، وهو مبدأ تعيد من جديد في اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، مبدأ أساسيا يجب تأييده على الأقاليم الصغيرة غير المستقلة ذاتيا " .

وجاء الجواب ايجابيا الى حد بعيد . غير أن الأمم المتحدة قد اعترفت بأن "صعوبات قد تظهر عندما يكون الاقليم صغيرا أو منعزلا أكثر من اللازم للوفاء بحاجاته الاقتصادية" .

ولم يمنع ذلك بعض الجزر الصغيرة (جزر الأنتيل مثلا ، أو جزر المحيط الهندي ، أو موريشيوس) من نيل الاستقلال بعد أن نظرت لجنة الأمم المتحدة لانهاء الاستعمار في حالتها .

أما فيما يتعلق بالحالة الخاصة بتيمور الشرقية فقد صرح السيد جيمس دن ، الذي أدلى بشهادته أمام المحكمة أيضا لدورة الجمعية العامة الخامسة والثلاثين بما يلي :

"لقد وصفت تيمور الشرقية بأنها بلد متخلف جدا لن يكون في مقدوره أبدا البقاء على الصعيد الاقتصادي .

والواقع ان هذا الاقليم متخلف غير أن جهدا متزايدا من جانب الادارة الاستعمارية البرتغالية في مجال التربية والتعليم قد أدى الى وجود نخبة مثقفة في المجال الثقافي منذ عام ١٩٧٤ يكفي عددها لضمان أساس الاستقلال الذاتي .

ان الأرض ذاتها لم تستغل الا قليلا ، وان كانت تيمور الشرقية ، بفضل أوديتها الجبلية الخصبة وسهولها الواسعة التي بدأت الزراعة تتطور فيها ، في امكانها أن تحقق اكتفاء ذاتيا في المجال الغذائي مع احتمالات ملائمة في مجال التصدير . كما أن هناك احتمالات مشجعة فيما يتعلق باستغلال النفط والمعادن (...) .

وقد كان في امكان تيمور الشرقية بعد عملية انهاء الاستعمار أن تصبح في ظرف خمسة أعوام احدى البلدان الأكثر توفيقا في تاريخ انهاء الاستعمار في فترة ما بعد الحرب (...) " .

(و) <u>ممارسة حق تقرير المصير عن طريق الاندماج في اندونيسيا</u>

نقلت المحكمة الدائمة للشعوب ، في فتواها عن الصحراء الغربية ، مقطعا من فتوى محكمة العدل الدولية عن الموضوع نفسه ، وهو مقطع يستلهم قرار الجمعية العامة ١٥٤١ (د - ١٥) في وصف الطرق الرئيسية التي يتسنى بها لاقليم غير متمتع بالاستقلال الذاتي بلوغ استقلاله الذاتي التام وهذه الطرق هي :

" (أ) أن يصبح هذا الاقليم دولة مستقلة وذات سيادة ؛

(ب) أن ينضم هذا الاقليم بحرية الى دولة مستقلة ؛

(ج) أن يندمج هذا الاقليم في دولة مستقلة " .

(الفتوى رقم ١٥ ، ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٩)

وقد سمحت الحكومة الاندونيسية الى تقديم اندماج تيمور الشرقية في الجمهورية الاندونيسية في ١٧ تموز/يوليه ١٩٧٦ بوصفه نتيجة ممارسة الشعب التيموري لحقه في تقرير المصير .

" لقد تحققت اماني سكان تيمور الشرقية ، وتمت عملية انهاء الاستعمار ، وتحققت ممارسة حق تقرير المصير حسب الطرق التي حددها السكان أنفسهم ووفقا لنظامهم التقليدي " . (" انهـــاء الاستعمار في تيمور الشرقية " ، وثيقة أعدتها ادارة الشؤون الخارجية ، وجمهورية اندونيســـيا ، آب/أغسطس ١٩٧٦) .

وقد أكدت محكمة العدل الدولية بوضوح في فتواها عن الصحراء الغربية ان للشعب أن يقرر مصير الاقليم وليس للاقليم أن يقرر مصير شعب . ومهما كانت الصفات التاريخية التي تبرز فان الاختيار الحر للشعب هو العامل الحاسم في تقرير المصير .

وحسب الحكومة الاندونيسية فان هذا الخيار الحر قد تم عن طريق تقديم عريضة مؤيدة للاندماج من قبل " الجمعية النيابية الشعبية " التي أنشأتها في ٣١ ايار/مايو ١٩٧٦ " الحكومة المؤقتـــة" المنصبة بعد الغزو الاندونيسي .

الا ان قرار الجمعية العامة للامم المتحدة ١٥٤١ (د-١٥) المؤرخ في ١٥ كانون الأول / ديسمبر ١٩٦٠ ينص على ان للاندماج ، لكي يكون مقبولا يجب أن يكون ناتجا عن رغبة سكان الاقلـــيم المعرب عنها بحرية . ولكن هذه لم تكن الحال بالنسبة لتيمور ؛ فالعريضة المذكورة أعلاه كانت مـــن صنع منظمات سياسية تعمل في المنفى دون قواعد لها في تيمور الشرقية ودون أي تأييد غير تأييـــد اندونيسيا . ومن ثم يبدو الاندماج عملا من طرف واحد تقوم به الدولة المحتلة وينبغي ادانته ، اذ انه قد تم عن طريق اللجوء الى استخدام القوة الذي تحظره الفقره ٤ من المادة ٢ من ميثاق الامـــم المتحدة وهو لجوء مذموم لاسيما وأنه قد حرم شعبا من ممارسة حقه في تقرير المصير .

٢ - وصف العدوان الاندونيسي

بعد انسحاب الادارة البرتغالية (في ٢٨ نيسان/ابريل ١٩٧٥) قامت الجبهة الثورية لتيمور الشرقية المستقلة نيابة عن شعب تيمور الشرقية ، وكانت تسيطر على كل اقليم المستعمرة البرتغالية القديمة ، باذاعة اعلان الاستقلال وتأسيس جمهورية تيمور الشرقية الديمقراطية (في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٥) . ولا محل للاشارة الى ما نتج عن واقعة الغزو الاندونيسي الذى بدأ في ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٥ بالهجوم على العاصمة ديلي والذى حال دون ارساء قواعد الدولة الجديدة لانكار صفة الدولة على جمهورية تيمور الشرقية وقت الاعتداء . ولم يؤد احتلال الجيوش الاندونيسية للاقليم الى تحطيم الهياكل التي وضعتها الدولة الجديدة الا تدريجيا .

ولو كانت هذه الدولة قد فقدت اليوم جزءا من الفعالية التي كانت لها خلال السنوات الأولى التي اعقبت قيامها فان المتسبب في ذلك هو عدوان مدام ارتكبته الحكومة الاندونيسية نفسها ولا يجوز لها أن تستفيد منه لمحو آثار العدوان المرتكب .

ولا تعتقد المحكمة بأن هناك تقسيما ثنائيا يستوجب من أجل اعلان سريان مفعول القواعد القانونية أن يتم الاختيار بين مبدأ الفعالية ، الذى يضع توافق سلوك السكان مع القواعد المخصصة له وكذلك الرقابة التي تمارسها الحكومة على سائر امتداد الاقليم القومي في الاعتبار ، ومبدأ الشرعية الذى يستهدف الغرض الذى تدخل فيه احدى القواعد قيمة ما بصفتها عنصرا اساسيا . وترى المحكمة أن مراعاة اعتبار الشرعية وحده ، مع اهمال الفعالية ، قد يؤدى الى اعلان سلامة قواعد قانونية مزعومة لا تدخل في اطار السلوك الفعلي للسكان وتظل " حبرا على ورق " ، بينما قد يؤدى من جهة اخرى الأخذ باعتبار الفعالية وحده ، مع اهمال القيمة التي يضفيها المخاطبون بالقاعدة القانونية عليها طوعا الى التقرير بسلامة قواعد تفرض على السكان بما يثيره فيهم الخوف من الانتهاكات المتكررة والمنتظمة لحقوق الانسان التي لم تعد اهميتها في القانون الدولي المعاصر في حاجة الى بيان . وبالنسبة للحالة موضوع البحث ، فان النظام القانوني الذى أعقب اعلان استقلال جمهورية تيمور الشرقية الديمقراطية في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٥ يتألف من قواعد قانونية اعترفت أغلبية سكان هذا البلد بحرية منذ الوهلة الأولى بسلامتها مما ترجم الى فعالية ليس هناك محلا للتشكيك فيها .

أما عقب الغزو الاندونيسي فتكفي مقاومة الجبهة الثورية لتيمور الشرقية المستقلة للهياكل الجديدة التي فرضها المعتدى بالقوة للدلالة على عدم الاعتراف بسلامة تلك الهياكل وبالتالي الى عدم احترام سكان تيمور الشرقية لها .

ومن ثم يجب النظر بصفة احتياطية في وصف آخر للعدوان الاندونيسي : فحتى لو حكم بضعف اخطاء صفة الدولة على جمهورية تيمور الشرقية ، فان العدوان يعتبر انتهاكا للحق الأساسي لشعب من الشعوب في تقرير المصير ، مع وجود ظرف مشدد وهو ان الشعب المذكور كان قد شرع فعلا في عملية انهاء الاستعمار .

٣ - عن انتهاكات قانون الحرب وابادة الأجناس

لم ترتكب الحكومة الاندونيسية في حق تيمور الشرقية جريمة العدوان بالمفهوم الوارد في القانون الدولي فحسب ولكنها قادت اينما حربا ضد الجمهورية الفتية ضاربة عرض الحائط بأبسط قواعد القانون الانساني المطبق في وقت الحرب كما أدارت الاقاليم المحتلة دون مراعاة للمبادئ الأساسية للاعلان العالمي لحقوق الانسان .

ويمكن في النهاية وصف سلوكها بأنه ابادة للأجناس وهي جريمة من جرائم القانون الدولي وفقا للتعريف الوارد في الاتفاقية الدولية المؤرخة في ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨ .

(أ) عن قيادة الحرب

يشكل القانون الانساني المطبق في وقت الحرب مجموعة من القواعد تلتزم الأطراف المتنازعة باحترامها سواء بالنسبة للمقاتلين او بالنسبة للسكان المدنيين . والقواعد المذكورة وردت في معاهدات واتفاقيات متعددة أهمها معاهدتي لاهاى لسنة ١٨٩٩ و سنة ١٩٠٧ عن قوانين وأعراف الحرب واتفاقيات جنيف المؤرخة في ١٢ آب/اغسطس ١٩٤٩ المستكملة بالبروتوكولين الاضافيين لسنة ١٩٧٧ .

وقد وسّعت الفقرة ٤ من المادة الأولى من البروتوكول الاضافي الأول لسنة ١٩٧٧ من مجال سريان اتفاقيات جنيف بالعبارات التالية :

" تتضمن الأوضاع المشار اليها في الفقرة السابقة ، المنازعات المسلحة التي تناضل بها الشعوب ضد التسلط الاستعماري والاحتلال الاجنبي وضد الانظمة العنصرية ، وذلك في ممارستها لحق الشعوب في تقرير المصير ، كما كرسه ميثاق الأمم المتحدة . . . " .

وليس هذا مجال التذكرة بتفاصيل القانون الانساني المطبق في وقت الحرب ، الذي يتخذ ثلاثة اتجاهات اساسية هي أسلحة وأساليب الحرب ، أسرى الحرب ، السكان المدنيين غير المقاتلين . ويتعلق التقييم هنا بسلوك السلطات الاندونيسية في ادارتها للحرب من حيث معاملة اسرى الحرب والسكان المدنيين .

ان معاهدات جنيف ، تنص على وجوب معاملة اسرى الحرب بانسانية واحتجازهم حتى نهاية الأعمال العدوانية في ظروف منظمة يمكن اخضاعها للرقابة خاصة من قبل الصليب الأحمر الدولي . ولا يوجد شيء من ذلك في تيمور الشرقية . فلا توجد اية معلومات تشير الى أسرى حرب في وسع الصليب الأحمر او أية منظمة محايدة اخرى زيارتهم . فالأسرى يعدمون فور القاء القبض عليهم او يحتجزون في ظروف وحشية .

أما بالنسبة للسكان المدنيين ، فان القانون الانساني المطبق في وقت الحرب ينص على حمايتهم من كافة الآلام التي لا تنتج عن الضرورات الملحة للحرب وبوجه أدق من القصف العشوائي الشامل وبدون تمييز وكذلك المجاعة خاصة تلك التي تنتج عن تدمير التموين الخاص بهم .

غير ان جميع الشهادات المتقاربة التي تم تجميعها في الوثائق المعروضة على المحكمة تسمح بتأكيد ان عددا كبيرا من القرى قد دمر عن آخره بالقصف المدفعي مستتبعا وفاة جزء كبير من السكان . اما بالنسبة للنهب الاقتصادي وتهجير السكان اللذين ادبا الى المجاعة فقد اكدتهما ايضا العديد من المصادر.

(ب) من ادارة الأقاليم المحتلة

من المعترف به اليوم ان المبادئ الأساسية للاعلان العالمي لحقوق الانسان لسنة ١٩٤٨ المستكملة بالصهدين الدوليين لسنة ١٩٦٦ تفرض على الدول التزامات ازاء المجتمع الدولي ، غير ان الواضح ان احتلال القوات الاندونيسية لتيمور الشرقية انما يتم دون اية مراعاة للحريات العامة الأساسية ولحقوق الانسان المعلنة في النصوص المشار اليها اعلاه . وغني عن القول ان الحريات الأساسية اى حرية الانتقال والتعبير وتكوين الجماعات والاجتماع قد الغيت دون قيد أو شرط .

أما قواعد الأمن الشخصي التي تحظر القبض التعسفي وتمنح كل متهم الحق في محاكمة قانونية وعلنية تكون فيها حقوق الدفاع مكفولة ، فمن الواضح ايضا انها قد اهدرت بالكامل .

ولا توجد مادة واحدة في الاعلان العالمي لحقوق الانسان او الصهدين الدوليين المتعلقين به لا تنتهك يوميا بصورة منتظمة بواسطة السلطة الفعلية الاندونيسية في تيمور الشرقية .

(ج) جريمة ابادة الأجناس

يبدو للمحكمة أن الحق كان حليف العديد من المصادر المسؤولة عندما اتهمت الحكومة الاندونيسية بارتكاب جريمة ابادة الأجناس ضد شعب موبيرى في تيمور الشرقية .

فابادة الاجناس احدى جرائم القانون الدولي التي ورد تعريفها في معاهدة ١٩٤٨ التي نظمت منعها والمعاقبة عليها .

ولا يكفي لقيام جريمة ابادة الأجناس وجود عمليات قتل جماعية او انتهاكات لحرمة البدن او نفي ... الخ . وانما يجب كما ورد في الاتفاقية ان ترتكب هذه الافعال " بقصد القضاء كليا او جزئيا على مجموعة قومية أو عرقية أو عنصرية أو دينية في حد ذاتها " .

والمحكمة تعلم بالنسبة لحالة تيمور الشرقية حجم المذابح التي كان سكانها من ضحاياها وتعلم أيضا بفضل جميع الأدلة المعروضة عليها ان النية متجهة نحو الغاء الشخصية القومية والثقافية لشعب موبيرى . فالمراد هو تدمير هذا الشعب " في حد ذاته " . فاقتران المذابح المدنية والتخريب الثقافي يبرهن بلا جدال على ان الامر يتعلق فعلا بابادة الأجناس .

فارادة السلطات الاندونيسية لا تقتصر فقط على تدمير الشخصية القومية والثقافية لشعب موبيرى وانما على ارغامه بالأساليب الوحشية التي أشرنا اليها على الانتماء الجبرى الى الجنسية الاندونيسية .

وترى المحكمة انه من الواجب ادانة السلطات الاندونيسية لارتكابها جريمة ابادة الاجناس بعد ادانتها في جريمة العدوان .

ثانيا - فيما يتعلق بالحكومات الأخرى

ألف - حكومة الولايات المتحدة

١ - اعتبارات عامة

سيثير الاعتداء الاندونيسي على تيمور ، بسبب الانتهاكات الخطيرة الصارخة لأبسط المبادئ التي تحكم العلاقات الدولية مشكلة مسؤولية الحكومات الأخرى وخاصة التي لها مصالح هامة في المنطقة .

وبالفعل فان تدخل اندونيسيا لا يمكن أن يعتبر نتيجة قرار منفرد اتخذته حكومة هذا البلد ، في عالم يغلب عليه الترابط بين الدول وسياسة التكتلات ، وفي منطقة تتميز فيها العلاقات الدولية بوجود شبكة ضيقة من التحالفات والاتفاقات العسكرية . لذلك فان مشكلة الدور الذي قامت به الولايات المتحدة وهي قوة اقتصادية ومهيمنة في المنطقة يطرح في المقام الأول .

ويعتبر المسؤولون السياسيون ورجال الأعمال في الولايات المتحدة جنوب شرقي آسيا خاصة منذ سنة ١٩٤٥ ، مصدرا هاما للمواد الأولية ثم لليد العاملة الرخيصة ، متبعين في ذلك سبيلا سلكت منذ أوائل القرن ، وعلاوة على ذلك فان المسؤولين العسكريين الامريكيين الشماليين ينسبون للمنطقة أهمية بالغة داخل اطار الاستراتيجية الشاملة للمواجهة بين الشرق والغرب .

ويمكن في اطار هذا المنطق ، الذي يهدف الى الاستحواذ على خيرات جنوب شرقي آسيا والى بناء تحالفات معادية للشيوعية في هذه المنطقة ، والى الابقاء على أسعار المواد الأولية في أدنى مستوى والى السيطرة على الطرق البحرية الاستراتيجية وعلى الأهداف العسكرية الأخرى ادراج المساعدة التي قدمت للنظام الاستعماري الفرنسي في الهند الصينية ، والتدخل في فييت نام والمبادرات الرامية الى قلب نظام سوكارنو في اندونيسيا .

وأصبحت اندونيسيا بعد الاطاحة بسوكارنو رأس حربة الاستراتيجية الامريكية الشمالية في جنوب شرقي آسيا وأمّنت الحكومة الامريكية للنظام العسكري الجديد امدادات من الأسلحة بكميات متزايدة ومساعدة اقتصادية مكثفة . وبالاضافة الى ذلك قامت بتدريب ضباط وكادرات الشرطة الاندونيسية حتى يصبح في وسعها الاعتماد على موظفين اداريين مخلصين وأكفاء .

وقد قدمت واشنطن الى جاكرتا في الفترة من ١٩٦٧ الى ١٩٧٤ ٥ر١ مليار دولار في شكل مساعدة اقتصادية وأكثر من ٩٤ مليون دولار في شكل مساعدة عسكرية .

ان العلاقات السياسية بين البلدين في ترابط متزايد ؛ ومن الصعب في هذا الاطار تصوّر أن قرار الاعتداء الاندونيسي على تيمور الشرقية قد اتخذ دون موافقة الولايات المتحدة .

وقد أثبتت سلسلة من الأحداث المحددة المعروضة أمام المحكمة صحة هذا الافتراض ذي الطابع العام .

٢ - تكثيف العلاقات الثنائية

ازدادت العلاقات الثنائية بين الولايات المتحدة وأندونيسيا قوة باقتراب موعد غزو تيمور الشرقية .

وفي تموز/يوليه ١٩٧٥ توقف الرئيس سوهارتو بواشنطن لمدة ٥ ساعات حصل من الرئيس فورد على تأكيد بأن الولايات المتحدة عاقدة العزم على زيادة المعونة العسكرية الى أندونيسيا . وصرح سوهارتو اثر هذه الزيارة ولأول مرة بصورة علنية أنه يعارض استقلال تيمور الشرقية.

وتعد الزيارة التي قام بها وفد أندونيسي الى الولايات المتحدة في الفترة من ١٤ الى ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٥ ذات أهمية بالغة . فقد رأس الوفد اللواء علي مورتوبو الرئيس المساعد لمخابرات الرئيس سوهارتو، الذي أدى فيما بعد دورا حاسما في مخطط غزو تيمور الشرقية والذي يشغل اليوم منصب وزير الاعلام.

وفي ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٥ استقبل الرئيس فورد وكيسنجر وزير الخارجية في جاكرتا . وفي ٧ كانون الأول/ديسمبر بدأ الاعتداء ، اثنتي عشرة ساعة بعد تلك المقابلة .

ونشرت صحيفة لوس انجلوس تايم في اليوم نفسه ٧ كانون الأول/ديسمبر برقية تضمنت تصريحا أدلى به كيسنجر الى صحافة جاكرتا . واستنادا الى تلك البرقية أكد كيسنجر أن الولايات المتحدة لن تعترف بجمهورية تيمور الشرقية الديمقراطية وأنها "تتفهم موقف اندونيسيا من هذه القضية".

٣ - تزايد المساعدة العسكرية

ان النظر في المعطيات الكمية والكيفية للمساعدة العسكرية الامريكية لأندونيسيا التي تتوقف قوتها العسكرية كلية تقريبا على الولايات المتحدة يقيم الدليل بصورة أفضل على تورط هذه الأخيرة في الاعتداء على تيمور الشرقية. وتحمل كل المؤشرات على الاعتقاد أن هذه المساعدة قد ازدادت بصورة ضخمة في النصف الثاني من سنة ١٩٧٥ حيث قرر الرئيس فورد أن يحول الى أندونيسيا اثر سقوط نظام لون نول في كمبوتشيا جزءا لم يكشف مطلقا عن قيمته من مبلغ ٤٧٥ مليون دولار تكون صندوق الطوارئ الخاص بكمبوتشيا .

وهذا يعني أن الولايات المتحدة قدمت الى الحكومة الاندونيسية خلال سنة ١٩٧٥ ، مساعدة عسكرية تفوق بنسبة ٤٥٠ في المائة ما قدم في السنة السابقة . وكانت المعدات المقدمة موجهة الى تيمور الشرقية وتضمنت بصورة خاصة ١٦ طائرة مضادة لحرب المضاربين من الراز أو - في - ١٠ (OV-10) و ٤٥ دبابة صفحة من الراز (في ١٥٠ (V-150) وثلاث طائرات نقل من الراز سي - ١٣٠ (C-130).

واستنادا الى مصدر عسكري امريكي ، هو الادميرال لاروك فان الطائرات روكويل او - في - ١٠ (OV-10) ذات أهمية خاصة بالنسبة للأندونيسيين . فهي طائرات تنتقل ببطء ومصممة خصيصا للعمليات المضادة لحرب المضاربين وموجهة ضد عدو لا يملك دفاعا مضادا للطائرات . كما أن الدبابات

المدرعة من طراز في ٠ ١٥٠ (V-150) فعالة للغاية في العمليات المضادة لحرب المخاوين التي لا يملك العدو فيها سوى أسلحة خفيفة " . وزادت المساعدة العسكرية الامريكية فيما بعد خلال سنة ١٩٧٦ لتبلغ ٤٥ مليون دولار . واستنادا الى وزارة دفاع الولايات المتحدة فقد بلغت المساعدة العسكرية التي قدمت الى اندونيسيا منذ الاعتداء على تيمور الشرقية الى سنة ١٩٧٩ ٢٥٠ مليون دولار بل وتجاوزت هذا المبلغ . (وزارة الدفاع الامريكية التبريرات العسكرية الخارجية وبيانات عن المساعدة العسكرية ، واشنطن ، كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٩) .

ويرجع الفضل الى هذه المساعدة الضخمة وحدها في نجاح الجيش الأندونيسي ، الذي لم يكن يسيطر خلال سنة ١٩٧٦ بأكملها وخلال جزء كبير من سنة ١٩٧٧ الا على العاصمة دلي وعلى المنطقة الساحلية ، في شن هجوم عسكري على اقليم تيمور الشرقية بأسره وفي طرد أكثر من ٢٠٠ ألف تيموري من الجبال في اطار العملية المسماة (Search and Destroy) (التنقيب المكثف والتدمير) كما جاء ذلك في صحيفة نيويورك تايمز في عددها الصادر في ١٩ نيسان / أبريل ١٩٧٨ .

وتنفذ مثل هذه العمليات بمساعدة الطائرات سكايهوك ٤ والطائرات العمودية بيل (Bell) التي سلمتها الولايات المتحدة في الفترة مابين ١٩٧٧ و ١٩٧٨ ؛ وتتسبب هذه العمليات في الابادة الكاملة للمحاصيل وجميع الموارد الغذائية . كما تؤدي الى المجاعة بالنسبة لمئات الآلاف من التيموريين .

ويتبغي التأكيد على أن أغلبية هذه المعدات قد سلمت للاندونيسيين اثر التعهدات التي تلتزم بها موندیل نائب رئيس الولايات المتحدة أثناء الزيارة التي قام بها الى اندونيسيا في أواخر سنة ١٩٧٧ .

٤ - التأييد الدبلوماسي والدعاية لصالح أندونيسيا

تقوم حكومة الولايات المتحدة ، على الساحة الدبلوماسية بعمل مكثف لتغطية الاعتداء الأندونيسي . وقد تقيدت الولايات المتحدة تماما ، منذ المناقشات التي سبقت التصويت على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة المؤرخ في ١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٦ والذي طالب بانسحاب القوات الأندونيسية من أراضي تيمور الشرقية بمواقف اندونيسيا وصوتت بانتظام ضد جميع القرارات المؤيدة لحق تيمور الشرقية في تقرير المصير والاستقلال .

ووفقا لهذا الموقف ، حاول ممثلو الحكومة الأمريكية دوما التقليل من أهمية مشكلة تيمور الشرقية معلنين في العديد من المناسبات أن هذا البلد جزء من أندونيسيا وأن المشكلة لا تتمثل في معرفة ما اذا كان " تم خرق معايير السلوك الدولية أو المبادئ الدولية" بل في الاعتراف بالأمر الواقع حيث أن الولايات المتحدة قد " اعترفت من وجهة النظر السياسية بحكم الحكومة الاندونيسية لتيمور الشرقية وبشرعية ممارستها للسيادة " (جورج د. الدريتش - جلسة سماع الشهود حزيران / يونيه - تموز / يوليه ١٩٧٧) .

وعلاوة على ذلك يحاول الناطق باسم الحكومة الأمريكية باستمرار تحويل اهتمام الرأى العام الأمريكي عن المسؤولية التي تتحملها أندونيسيا وذلك بالصاق مسؤولية الخسائر في الأرواح البشرية بالنزاع المسلح بين الجبهة الثورية لتحرير تيمور الشرقية (فريتيلينا) والاتحاد الديمقراطي التيموري وبالسكوت التام عن تدمير القرى والثقافات وعن المذابح وعن تهجير مئات الآلاف من البشر بالقوة وعن الأضرار البالغة التي لحقت بالسكان من جراء عمليات ١٩٧٧ - ١٩٧٨ .

وتجدر بالملاحظة أن سفير الولايات المتحدة بأندونيسيا قد زار تيمور الشرقية في أيلول / سبتمبر ١٩٧٨ .

وحيث أن هذه العناصر ، تشكل مؤشرات لا غموض فيها وموافقة ، فان مجموعها يمثل في نظر المحكمة لدليل على ان حكومة الولايات المتحدة قد شجعت الاعتداء الاندونيسي على تيمور الشرقية وأيدته .

٥ - دوافع تأييد الولايات المتحدة للاعتداء الاندونيسي

يندرج الموقف الامريكي ازاء تيمور الشرقية في اطار سياسة هذا البلد الخارجية التي تخضع بانتظام حاجات جميع الشعوب الأخرى وحقوقها لمصالح سياستها الامبريالية . وبالنسبة لقضية تيمور الشرقية فان هناك أسبابا ذات طابع استراتيجي وسياسي وأيديولوجي تدل على أن انشاء دولة حرة ومستقلة في هذا الجزء من العالم يعد أمرا خطيرا في نظر الولايات المتحدة .

ان تيمور الشرقية تتسم بأهمية استراتيجية بالغة نظرا لموضعها الجغرافي . وبالفعل فان الطريق الأكثر مباشرة الرابطة بين قاعدتي غوام ودييغوغارسيا البحريتين الامريكيتين تمر بمضيق السوند (La Sonde) الذى تسيطر عليه القوة الحاكمة في تيمور الشرقية .

وعلاوة على هذه الأسباب الاستراتيجية والعسكرية فانه من غير المحتمل بالنسبة للولايات المتحدة أن يتمكن بلد في هذه المنطقة من العالم من تقرير مصيره بصورة مستقلة عن الامبريالية وخارج سيطرة الولايات المتحدة وسيطرة عملائها المحليين ؛ كما انه من غير المحتمل بالنسبة للولايات المتحدة أن توجد دولة مستقلة تتبع نظاما اجتماعيا اقتصاديا مختلفا عن النظم التي تفرضها أو تريد أن تفرضها الامبريالية الثقافية الغربية على البلدان النامية .

ومن الواضح أن مثل تلك الدولة رغم أنها صغيرة وفقيرة وسالمة وغير مسلحة قد تشكل نبتة متفجرة تهدد بتفتيت نظام السيطرة الامبريالية لأنها قد تصبح مثالا لعشرات الملايين من البشر الذين يكونون مجموعة الفلاحين المستغلة التي تهدد بالتمرد الموجودة بالعالم الثالث وبالخصوص بهذا الجزء من المعمورة .

وان أول بلد تهدده مثل هذه الحقيقة هو اندونيسيا التي يضطهد فيها جنرالات جاكرتا الجماهير الريفية العريضة . كما ان انتهاج طريقة معيشة وعلاقات بشرية مختلفة بالقرب من حدودها لا يمكن الا أن يحدث دويا في آسيا وكذلك في افريقيا وفي امريكا اللاتينية وحتى أبسواب الولايات المتحدة .

ومن وجهة النظر هذه فان نظرية الخطر الشيوعي وعدم الاستقرار التي تمثلها تيمور شرقية حرة تشابه نظرية حكومة الولايات المتحدة بخصوص السلفادور . لأن كل ما يهدد سيطرة الامبريالية على الشعوب وكل ما من شأنه أن يخلق ثغرات في نظام هذه السيطرة يعتبر في اللغة الدبلوماسية الأمريكية شيوعيا .

ومن المفارقات أن ضيق مساحة تيمور الشرقية ذاته وبعدها الجغرافي يعزز القدرة الانفجارية الكامنة التي تمثلها دولة حرة في هذا الجزء من العالم. وهذا من شأنه أن يبرهن على امكانية الحاق الهزيمة بالمخطط الامبريالي وعلى أن الأساطير والآمال التي يغذيها جزء كبير من الانسانية يمكن أن تتحول الى حقيقة ملموسة حتى في أصعب الظروف وأكثرها انعزالا بالنسبة للتضامن المناهض للامبريالية.

وتعكس النظرية القائلة بعدم قابلية تيمور الشرقية للبقاء اقتصاديا امبريالية ثقافية تسيطر عليها أسطورة التصنيع الشمولي من ناحية وتعبر من ناحية أخرى عن الخوف من أن يمثل نجاح تجربة فريدة من نوعها تدور خارج الحدود التي رسمتها الامبريالية تحديا غير محتمل للنموذج الذي فرضته هذه الأخيرة .

باء - الحكومة الاسترالية

تبين الملاحظات المعروضة اعلاه بما فيه الكفاية تورط الولايات المتحدة في العدوان على تيمور الشرقية ، لكنها تبيّن ايضا موقف جميع البلدان المرتبطة بالاستعمار الامريكي الشمالي - ازاء مأساة الشعب التيموري . وبين هذه البلدان ، ينبغي ان تذكر في الدرجة الاولى استراليا وهي ، من حيث موقعها الجغرافي ، معنية مباشرة بالحالة في تيمور الشرقية . وقد افادت التقارير المقدمة الى المحكمة ان استراليا منحت اندونيسيا ، منذ غزو تيمور ، مساعدة عسكرية تبلغ ٣٥ مليون دولار . ولم تطلب اية ضمانات بشأن استخدام هذه المساعدة . واشارت التقارير نفسها الى البحث عن وفاق لا ينفك يتوثّق مع نظام جاكرتا باعتباره عنصرا ثابتا من عناصر السياسة الخارجية الاسترالية .

وهكذا ، أعلن رئيس الوزراء الاسترالي في بداية عام ١٩٧٣ ، العمالي غوتلام ، بصدد اندونيسيا : " ان مستقبل بلدينا مرتبط أبدا ، وعلاقاتنا ستصبح عاملا حاسما في تقرير مستقبل منطقتنا حتى نهاية القرن " (هايد ، الحلقة الآسيوية ، ص ٦١) .

وقد رفض وتلام ذاته في ١٩٧٥ الاقتراح المرتجالي الرامي الى قيام استراليا بدعوة الاطراف المتحاربة الى الاجتماع بغية حل النزاع ، وذلك رغم معارضة وزارة الخارجية في حكومته وجزء كبير من الرأى العام الاسترالي .

وتابعت الحكومة الليبرالية التي خلفت الحكومة العمالية نفس الخط السياسي . ففي كانون الاول/يناير ١٩٧٨ ، اعترف رئيس الوزراء مالكولم فريزر اعترافا فعليا بضم اندونيسيا لتيمور الشرقية . وبعد ذلك باثنى عشر شهرا ، بدأت هذه الحكومة نفسها بمفاوضات مع اندونيسيا بغية تعيين الحدود بحرية بين تيمور الشرقية واستراليا ، وهذا ينطوى على اعتراف قانوني بالسيادة التي تدّعي اندونيسيا لنفسها حق ممارستها على تيمور الشرقية .

جيم - الحكومات الاعضاء في المجموعة الحكومية الدولية لاندونيسيا

عرض على المحكمة ايضا موقف حكومات اخرى مصالحها في المنطقة اقل اتصالا ، لكنها متورطة بطريقة غير مباشرة بالعدوان الاندونيسي . وهذه الحكومات هي على وجه الخصوص جمهورية المانيا الاتحادية وايطاليا وبلجيكا والدانمرك وسويسرا وفرنسا وكندا والمملكة المتحدة والنمسا ونيوزيلندا وهولندا واليابان ، التي تشاطر استراليا والولايات المتحدة وكذلك البنك الدولي ومصرف تنمية آسيا ، عضوية المجموعة الحكومية الدولية لاندونيسيا التي تقدم الى حكومة اندونيسيا منذ ستة عشر عاما مساعدة مالية تبلغ حوالي مليارى دولار في السنة تقريبا على شكل قرض بفائدة .

وهذه القروض موجهة خصوصا الى مشاريع اجتماعية لمكافحة البؤس وسوء التغذية . الا ان هذه المشاريع لم تنفذ عمليا ، وما زالت الجماهير الريفية الاندونيسية تعيش في مستوى ادنى من مستوى الكفاف . والأهم من ذلك ان تبادلات اندونيسيا مع الخارج سجلت منذ بضع سنوات رصيد اصول من الضخامة بحيث كان يمكن ، استنادا الى الخبراء ، تخصيص ما لا يقل عن ٦ مليارات من الدولارات في السنة لتنمية البلد . وهذه الامكانية ، مع بلوغ ديون اندونيسيا الخارجية الآن ، في اعقاب المساعدة

التي قدمتها لها المجموعة الحكومية الدولية لاندونيسيا ، حوالي ٢٣ مليار دولار ، جعلا خبراء البنك الدولي يتساءلون عن سلامة هذا الشكل من اشكال المساعدة التي يبدو ، في الواقع ، انها استخدمت خصوصا لزيادة القوة العسكرية الاندونيسية عن طريق شراء معدات عسكرية متزايدة التعقيد .

وحتى لو كان من غير الممكن تأكيد ان المساعدة التي تقدمها المجموعة الحكومية الدولية لاندونيسيا قد استخدمتها الحكومة الاندونيسية مباشرة في عدوانها ضد تيمور الشرقية ، فالاكيد ان هذه المساعدة ساهمت بطريقة غير مباشرة في جعل هذا العدوان ممكنا . فقد عززت في الدرجة الاولى قدرة الحكومة الاندونيسية على شراء المعدات العسكرية المعقدة ، ويسّرت في الدرجة الثانية اقامة روابط بين النظام الاندونيسي وصناعات الدول الاعضاء في المجموعة الحكومية الدولية لاندونيسيا . وكثيرا ما تحصل هذه الصناعات ، رغم التشريعات القومية التي تحظر توريد الاسلحة ، على رخص التوريد اللازمة . وهكذا اذنت الحكومة البريطانية بتوريد طائرات " هوك " ، واستراليا بتوريد طائرات " نومادز " وسيارات " لاندروفر " من اجل مجابهة حرب المضاورين ، كما باعت فرنسا طائرات عمودية والمانيا غواصات ، بينما اذنت الحكومة الهولندية ببيع طائرات " فوكر " لنقل القوات الى تيمور الشرقية . وقد اعلن مؤخرا في هولندا عن عقود جديدة لبيع طائرات .

لكن المورّد الأول يبقى الولايات المتحدة وصناعة الطائرات فيها ، وبصورة أعم المجمّع العسكري - الصناعي الامريكي . وهكذا يبدو ، مثلا ، ان جزءا كبيرا من القرض الضخم المقدم من البنك الدولي والمخصص لنقل فلاحين من جزيرة جاوة ، المكتظة بالسكان ، الى جزر خارجية ، قد استعمل لشراء طائرات لوكيد هرقل سي - ١٣٠ (C-130) المخصصة لنقل القوات .

وسياسة اندونيسيا العدوانية لا تقتصر على كونها الثمن الذي يدفعه الاستعمار للابقاء على الحالة الراهنة في المنطقة ، بل اصبحت من عناصر النظام ، وتندمج بطريقة متماسكة في الجهاز الاقتصادي الذي تساهم في تغذية اشتغاله ونموه .

لقد اصبحت الاعمال التجارية الناجحة ، ونمو الصناعات ، ومستوى العمالة ، المشاغل الاساسية لاعضاء المجموعة الحكومية الدولية لاندونيسيا . وذلك يفسر سبب عدم اهتمام هذه الحكومات نفسها ، وقد امتنع العديد منها عن التصويت على قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن مسألة تيمور الشرقية ، وفي الدرجة الاولى الحكومة الهولندية التي ترأس المؤتمر السنوي ، باثارة المشكلة داخل الجمعية العامة السنوية للمجموعة الحكومية الدولية لاندونيسيا ، أو بفرض وقف العدوان شرطا مسبقا لمتابعة المساعدة المالية . اي ان اقناء الشعب المهجري يجب ان يأتي في المقام الثاني بعد متطلبات الاعمال التجارية .

ويتبين اذن ان ازمة القانون الدولي ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة مرتبطة ارتباطا وثيقا بنظام اقتصادي يجد في الاستعمار الامريكي الشمالي مركزه المحرك وفي الوقت نفسه حصنا يمنع البلدان الاخرى من محاولة سلك طرق مختلفة نحو نظام دولي جديد .

وازاء هذه الحالة ، يصبح الالتزام الذى يقع على عاتق جميع بلدان العالم بمجابهة ابادة الشعب الموبيرى ، ملحا بشكل خاص بالنسبة للبلدان الصناعية التي لا يجب ان يطلب منها موقفا واضحا على الصعيد السياسي والدبلوماسي فحسب ، بل ايضا اتخاذ مواقف متماسكة لدى الهيئات الاقتصادية الدولية ، مثل المجموعة الحكومية الدولية لاندونيسيا ، والبنك الدولي ، وصندوق النقد الدولي ، الخ ، وعلى الاجمال في جميع المنظمات التي ينتشر فيها سلطان الاستعمار على حساب الشعوب التي تسعى الى تأكيد حقها في تقرير مصيرها تأكيدا تاما .

دال - الحكومة البرتغالية

هناك واجب خاص جدا يقع على عاتق البرتغال التي كان عليها ، بوصفها الدولة الاستعمارية السابقة ، المسؤولية الاساسية للعمل على احقاق حق الشعب التيمورى في تقرير مصيره ، وهي مسؤولية اعترفت بها رسميا في القانون رقم ٧/٧٥ المؤرخ في ٢٧ تموز/يولية ١٩٧٥ وفي المادة ٣٠٧ من دستورها الجديد ، التي تعلن ما يلي : " تلتزم البرتغال بواجباتها ، وفقا للقانون الدولي ، في تشجيع وضمان حق تيمور الشرقية في الاستقلال " .

منطوق الحكم

ان المحكمة ،

اذ تضع في اعتبارها ان اللجوء الى القوة في العلاقات الدولية يشكل خرقا خطيرا لقواعد القانون الدولي وتهديدا للسلم ؛

واذ تضع في اعتبارها ايضا حق شعب تيمور الشرقية غير القابل للتقادم في تقرير مصيره ؛

واذ تضع في اعتبارها كذلك ان القوات الاندونيسية دخلت منذ ٧ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٥ باعداد ضخمة الى اراضي جمهورية تيمور الشرقية الديمقراطية ؛

واذ تضع في اعتبارها ايضا اعمال الخرق الخطيرة للقانون الانساني المطبق في وقت الحرب التي ارتكبتها القوات الاندونيسية ؛ وانتهاكات سلطات الاحتلال المستمرة لحقوق الانسان ؛

واذ تضع في اعتبارها ايضا ان العنصر المادى (المذابح ، وعمليات النفي ، والتجويع المنظم ، الخ) وعنصر النية (القضاء على الشخصية القومية والاثنية الجزئى) لجريمة ابادة الاجناس المرتكبة بحق الشعب الموبيرى متوفران ؛

تقرر نتيجة ذلك ،

- ان دخول القوات الاندونيسية الى اراضي جمهورية تيمور الشرقية الديمقراطية ، وابقاءها هناك ، هما ، وفقا للقانون الدولي ، عدوان تحظره الفقرة ٤ من المادة ٢ ، من ميثاق الأمم المتحدة . كما انه معرّف على هذا النحو في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٣٣١٤ (د-٢٩) .

- ان حكومة اندونيسيا قد ارتكبت وفقا للوصف المعطى لحرب العدوان في قرارى الجمعية العامة ٣٣١٤ (د-٢٩) و ٢٦٢٥ (د-٢٥) جريمة ضد السلم الدولي وان هذا العدوان تترتب عليه مسؤولية دولية .

- ان حكومة اندونيسيا قد ارتكبت بحق الشعب المويرى في تيمور الشرقية انتهاكا للمادة ٥ من الاعلان العالمي لحقوق الشعوب ، المتعلقة بالحق في تقرير المصير .

- ان حكومة اندونيسيا قد ارتكبت جرائم حرب ، من جراء مخالفاتها الخطيرة والمتكررة لقوانين الحرب واعرافها .

- ان حكومة اندونيسيا ، بارتكابها سلسلة من الاعمال الخطيرة بنيّة ابادة مجموعة قومية في حد ذاتها محليا أو جزئيا ، هي الشعب المويرى ، قد ارتكبت جريمة ابادة الاجناس .

- ان حكومة الولايات المتحدة ، بتقديمها عونا ومساعدة حاسمين الى حكومة اندونيسيا ، قد ارتكبت جريمة التواطؤ على العدوان .

- ان اية حكومة او منظمة تقدم العون والمساعدة لحكومة اندونيسيا ترتكب جريمة التواطؤ على العدوان . وعلى عكس ذلك ، فان اية حكومة او منظمة تقدم العون والمساعدة لتيمور الشرقية ، ضحية العدوان ، تقوم بواجبها الدولي فحسب .